

اقتصاد

اقترح مشروع لإقامة سكن استثماري لتأجيرها للمواطنين محافظة القنيطرة: نلجأ للوزارة لتسديد رواتب العاملين في الوحدات الإدارية!

القتيطرة - الوطن

الإدارة المحلية أجاز ذلك للبلدية؛ واستعرض رؤساء الوحدات الإدارية واقع العقود المبرمة مع القطاع الخاص والمستثمرة عقاراتها وأملاتها وإعادة النظر بقيم البدلات والعائدات والمردود العائد لتلك الوحدات جراء العقود بكل أشكالها (استثمار - أيجار- مشاركة) وذلك بهدف تحسين مردود الوحدات الإدارية وفق الأسعار الراجحة كي تتمكن من تقديم الخدمات للمواطنين بالشكل الأمثل.

واقترح رئيس بلدية مدينة البعث عماد الرهبان تنفيذ مشروع محطة محروقات حيث إن المخططات والموقع جاهزان، ليعترض على ذلك نائب المحافظ وعضوا المكتب التنفيذي المشرفات على مجالس المدن والبلدات والمبرر عدم ثلوث مدينة البعث ولوقوع حديقة عامة بجانب المشروع المراد تنفيذها، كما اقترح الرهبان تنفيذ مشروع لإقامة سكن استثماري على مساحة ٢ دونم لتأجيرها للمواطنين والذي نال موافقة الجميع على أن يتم إعداد الجدوى الاقتصادية والدراسة لهذا المشروع.. كما طرح المجتمعون إقامة مشاريع استثمارية على بعض المواقع في بلدة حضرمنا ومشغل زراعي ومشفى صغير أو براد لتخزين الفواكه لكون بلدة حضرمنا الأولى في إنتاج التفاح والكرز والكرمة والعنب والتوت وغيرها من الفشار.

حالة بلديات القنيطرة كالشخص المريض في غرفة الإنعاش، موت غير معلن أي مع وقف التنفيذ في ظل عجز كامل عن تأمين رواتب العاملين وحتى عن شراء مادة المازوت لأليات النظافة، هذا ما أكده أحمد شيخ عبد القادر محافظ القنيطرة عندما قال: «نلجأ إلى وزارة الإدارة المحلية لتسديد رواتب العاملين بالوحدات الإدارية وتعيين عمال نظافة مؤقتين وشراء مادة المازوت وغيرها من الاحتياجات».

واستغرب عبد القادر خلال لقائه رؤساء الوحدات الإدارية الموجودة على أرض المحافظة، عدم استثمار عقاراتها بالشكل الأمثل، وقيام البلديات بتأجير محال تجارية بأرقام زهيدة جداً لا تتجاوز الـ١٨ ألف ليرة لعام كامل، على حين إن القطاع الخاص يقوم بتأجير المحل نفسه وببذات الموقع بـ١٠ آلاف ليرة شهرياً، مشدداً على ضرورة اعتماد السعر الراجح ودراسة الحالة القانونية لتأجير العقارات التابعة للبلديات واستثمارها بالشكل الأمثل وبحث لا يؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين وإغلاق المحل وإنما سبب للعصا من الوسط الهادفة إلى المثل القائل «لا يموث الذئب ولا تفتي الغنم»، مطالباً رؤساء البلديات بإخلاء المستثمرين والعقارات والذين لا يرغبون بزيادة الأيجار ووفق السعر الراجح فقانون

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يحيى أحمد لـ«الوطن» أن ديون المؤسسة على مؤسسات القطاع العام بلغت أكثر من ٢٢٥ مليار ليرة سورية، وهي تعادل رواتب التموليين بالمظلة التأمينية لعامين كاملين.

وبيّن أحمد أن كتلة الرواتب الشهرية التي تسدها المؤسسة إلى جميع الممولين في المظلة التأمينية بلغت ١٠ مليارات ليرة سورية توزع في جميع فروع المؤسسة، مضيفاً: لا مستحق للمعاش محروماً من معاشه ويقض الجمع رواتبهم التأمينية في العشرين من كل شهر من الشهر الذي يليه، إما من خلال تحويل المعاش إلى الصرافات الآلية للمصارف العامة، وإما من خلال المنافذ البريدية، وهذا الكلام ينطبق على جميع المؤمن عليهم سواء في المناطق الأمتة أم الساخنة التي يتم تسليم الرواتب للمؤمن عليهم من أبنائها في مناطق الفروع الأمتة.

وأوضح أحمد أنه ونتيجة الأزمة خرج فرعا الرقة وإدلب من الخدمة بشكل كامل وتم تحويل المستفيدين من هذين الفرعين إلى الفروع الأخرى وحسب مكان إقامة المؤمن في المنطقة الأمتة أو من فرع دمشق بشكل أساسي، كما تم تدمير فرعي حلب وحمص، مؤكداً أنه يتم العمل على إعادة إعمار جزء من فرع حلب طابقيين فقط بكلفة تتجاوز ٢٠٠ مليون ليرة وفي حمص طابقيين بما يقرب من ١٥٥ مليون ليرة سورية. وعن تفاصيل المستفيدين حسب المحافظات بين أحمد أنه في حمص نحو ٤٠ ألف مستفيد تصل كتلة رواتبهم الشهرية إلى ٩٠٠ مليون ليرة سورية، وفي حلب ٦٠ ألف مستفيد يوزع عليهم ما يقرب من مليار وستمئة مليون شهرياً، وفي القامشلي ٢٥٠ مليون ليرة، وفي حماة ٨٠٠ مليون ليرة وفي طرطوس ٧٠٠ مليون ليرة شهرياً، وفي اللاذقية مليار ومئتا مليون، ومنها في ريف دمشق، وفي السويداء ٢٢٥ مليوناً، ودرعا ٢٥٠

١٠ مليارات ليرة رواتب لـ٥٠ ألف مستفيد شهرياً

أحمد لـ«الوطن»: ٢٢٥ مليار ليرة ديون مؤسسة التأمينات على القطاع العام



أرشفة ١,١ مليار وثيقة إلكترونيًا ٤٥ بالمئة من أموال المصرف العقاري للتأمينات الاجتماعية

الخاص فقط وفي هذا الجانب استعاد القطاع الخاص من الإعفاء لمبلغ وصل إلى نصف مليار ليرة سورية. وأشار المدير العام إلى تراجعت عوائد الاستثمار بسبب الأزمة وعدم وجود عوامل أمان مشجعة للاستثمار ومع ذلك لا يوجد أي مبلغ لدى المؤسسة غير مستمر وتصل مساهمة المؤسسة في أموال المصرف العقاري إلى ٤٥ بالمئة وبلغت إيرادات هذه الأموال خلال العام الماضي ٤,٥ مليارات ليرة سورية، وإضافة إلى ذلك هناك مجموعة صغيرة من الاستثمارات الأخرى.

وتكمن المشكلة والمعاناة الحقيقية في ديون القطاع العام البالغة ٢٢٥ ملياراً التي تقدر فوائدها السنوية بمبلغ ٣٠ مليار ليرة تحرم منها المؤسسة، وعن مراحل التحقيق في ملف قبض الرواتب المتعاقدى العامة بين المدير العام أن الجهاز المركزي أصدر تقريره وأن الموضوع في القضاء تنتظر قوله الفصل، وأنه من خلال قيام اللجنة المشكلة لهذا الموضوع لم يتقدم أي صاحب قناعه بتصريح عن عدم قبضه لراتبه التقاعدي حتى الآن.

سهولة حفظها ونقلها من مكان إلى آخر إذا اقتضى الأمر. وأكد أحمد أن المؤسسة لم تتأخر في تسديد رواتب من يستحقون المعاش يوماً واحداً خلال الأزمة والرواتب توضع في حساب أصحابها قبل عشرة أيام من نهاية الشهر على الرغم من عدم التزام جهات القطاع العام بتسديد الأقساط المستحقة، مؤكداً قدرة المؤسسة على الاستمرار في تنفيذ التزاماتها بتسديد الرواتب التأمينية لأكثر من ٥٠٠ ألف عائلة في البلاد وهذا من شأنه حفظ السلم الاجتماعي من خلال توفير موارد مالية لهذا العدد من العائلات ومن ثم يساهم في تحريك الدورة الاقتصادية في البلاد وتشغيل الكثير من النشاطات الاقتصادية أو الخدمة من خلال هذه الكتلة المالية التي يتم ضخها شهرياً في السوق.

وعن الإعفاءات من غرامات التأخير بين أحمد أن هناك عدداً من القوائم التي صدرت بشكل متتال لإعفاء المدينين للمؤسسة من الفوائد والغرامات وكان ارتفاع القانون ١٥ لعام ٢٠١٧ ونتيجة هذه الإعفاءات تم تحصيل ٨,٥ مليارات ليرة سورية من القطاع

دمشق مليار وثمانمئة مليون ليرة سورية. وأوضح المدير العام أن المجموعات الإرهابية دمرت وأتلفت جميع الوثائق والمستندات والمعدات في الفروع التي دخلت إليها، ما أدى إلى فقد الكثير من الوثائق ويغيب تسهيل إجراءات حصول هذه العائلات على مستحقاتها في المعاش التأميني تم تشكيل لجنة بناء على قرار رئاسة مجلس الوزراء مهمتها دراسة وإيجاد الحلول لمشكلة نقص الوثائق بالتعاون مع الجهات العامة الأخرى وهي السجل العام للعاملين في الدولة والجهاز المركزي للرقابة المالية والشؤون المدنية. مضيفاً: هذا الوضع سمح لنا بمنح كل عامل وأيضا كان راتبه التقاعدي حتى في المناطق الساخنة التي لم يبق فيها وثائق.

وتكثف أحمد عن بدء العمل بمشروع الأرشفة الإلكترونية لجميع الوثائق والملفات التأمينية انطلاقاً من دمشق وريف دمشق وطرطوس، وتم حتى الآن أرشفة ٧٠٠ ألف وثيقة تأمينية تحتوي على ١,١ مليار وثيقة تأمينية وسيتم الاستغادة من هذه الإعفاءات الإلكترونية في سهولة العودة لها عند الحاجة وكذلك

التربية تتحضر جيداً للامتحانات

١٧٨ ألف طالب في الثانوي و٢٦٦ ألفاً في الأساسي

| الوطن

أنهت وزارة التربية من خلال مديرياتها المركزية والفرعية جمع الاستعدادات اللازمة لامتحانات هذا العام للمرحلتين الأساسية والثانوية. وأصدرت الوزارة التعليمات الخاصة في العملية الامتحانية الهادفة إلى تحقيق أفضل الأجواء الامتحانية لطلبة والاهتمام الكبير بتأمين وصول جميع الطلاب إلى مراكزهم الامتحانية بكل سهولة.

وبين مدير الامتحانات في وزارة التربية بوش فاتي لـ«الوطن» أن جميع المستلزمات اللوجستية للعملية الامتحانية أصبحت متوافرة بشكل كامل وأعطيت التعليمات إلى مديريات التربية بتكليف العمل في الدوائر الامتحانية فيها وانتقاء رؤساء مراكز الامتحانات بالتنسيق مع الموجهين الاختصاصيين وتكليف المدرسين والعلميين حسب القدم التربوي برئاسة القابلات في المراكز الامتحانية للطلاب النظاميين.

وأوضح فاتي أن هناك ٢٦٦ ألف طالب وطالبة في التعليم الأساسي موزعين على ٢٠٧٥ مركزاً امتحانياً منهم ٢٩٦٧ طالباً في الإعدادية الشرعية وهناك ١٧٨ ألف



طالب في الثانوي يتوزعون على ١٤٩٦ مركزاً امتحانياً وهناك ٢٥٧ ألف طالب في التعليم الفني وذلك يكون مجموع الطلاب الذين سيتقدمون إلى الامتحانات لهذا

وجود مراقبين اثنين على الأقل في القاعة الامتحانية والاهتمام بأمن الامتحانات وتوفير الحراسة المشددة ليلا ونهارا واتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون اصطحاب العاملين في المراكز الامتحانية والطلاب لأجهزة الاسلكي والهواتف النقالة أثناء الامتحان، ويمنع على المراقبين قبول أي طالب لم يرد رقمه في مخطط القاعة والاحتفاظ بورقة الأسئلة أثناء الامتحان أو تلاوتها أو تعديلها أو الرد على تساؤلات الطلاب حولها وادخال الطلاب إلى قاعة الامتحان بعد توزيع الأسئلة وعدم السماح للطلاب بالخروج من القاعة قبل مضي نصف الوقت المخصص للامتحان. وأوضح فاتي أنه يمنع تكليف مدير الثانوية أو أمين السر برئاسة المركز الامتحاني وأمانة السر بمرکز واحد ويجوز تكليف المدير أو معاونه رئيساً لمركز امتحاني أو أميناً للسر في مدرسته شرط ألا تكون هناك صلة ادارية بين العامل في المركز والطلاب المتقدمين إلى الامتحان فيه ويحظر تكليف المعلمين الوكلاء بالعمل في الامتحانات العامة والمدرسين والمعلمين وأعضاء السر بمراقبة طلابهم وأعضاء المكاتب الفرعية لرقابة المعلمين بأعمال الامتحانات العامة.

العام يتجاوز ٤٧٤ ألف طالب وطالبة، منوهاً إلى وجود زيادة واضحة عما كان عليه العدد في العام الماضي. وتضمنت التعليمات الصادرة عن الوزارة ضرورة

طرطوس أنجزت تحضيراتها

للعملية الامتحانية

| طرطوس: محمد حسين

أكد مدير تربية طرطوس عبد الكريم حربا لـ«الوطن» أن مديرية تربية طرطوس أنهت الإجراءات والتحضيرات لبدء الامتحانات للشهادتين الإعدادية والثانوية، وبلغ عدد المراكز الامتحانية للشهادة الإعدادية ١٧٢ مركزاً موزعة على مختلف مناطق المحافظة، على حين بلغ عدد القاعات المسجلين للتقدم للامتحانات ١٧ ألفاً و٧٥٠ طالباً وطالبة. أما بالنسبة لشهادة التعليم الثانوي، فقد أوضح مدير التربية أن عدد المراكز بلغ ١٢٢ مركزاً على حين بلغ عدد الطلاب المسجلين للتقدم للامتحانات ١٤ ألفاً و٥٠٠ طالب وطالبة.. وأشار مدير التربية إلى أنه قد تم توزيع المعلمين والمدرسين للمراقبة على المراكز الامتحانية، كما تم تكليف زملاء من أصحاب الكفاءة والقدرة كرؤساء مراكز امتحانية وأمناء سر لهذه المراكز. وفيما يخص الأسئلة للشهادة الإعدادية أشار مدير التربية إلى أنها مركزية لكن تتم طباعتها في المحافظة، أما للثانوية العامة فهي مركزية بالكامل مع تمثيانتها بالتوزيع للطلاب، علماً أننا على مدار السنوات السابقة حققنا نسبة نجاح مرتفعة ومن الأوائل على مستوى القطر.

٢٢ ألف طالب لامتحان التعليم الأساسي في اللاذقية

| اللاذقية - عبيدسمير محمود

بين نائب مدير التربية في اللاذقية إسماعيل بكورة أن جميع التحضيرات جاهزة لإنجاح سير العملية الامتحانية لشهادة التعليم الأساسي، بدءاً من تجهيز المراكز حتى توزيع الدفاتر الامتحانية. وأوضح بكورة في تصريح لـ«الوطن» أنه تم اختيار رؤساء المراكز وأمناء السر حسب التعليمات الوزارية وتم شرح جميع الأمور المتعلقة بالامتحان خلال

اجتماع تمهيدي تم عقده مع الجهات المعنية في دار الأسد للثقافة. ولفت نائب مدير التربية إلى أن هذا العام سيشهد لأول مرة في اللاذقية تكليف مشرف مقر امتحاني مهامه منوطة بعمله في المقر المكون من مركزين أو ثلاثة وذلك لضبط الدفاتر الامتحانية وأمور زائري المراكز، مبيّناً أنه تم تكليف المشرفين على المقرات من موجهين تربويين وبعض مديري المدارس وأمناء سر التعليم الإلزامي حسب مناطقهم.

وأشار بكورة إلى توزيع البطاقات الامتحانية لطلاب شهادة التعليم الأساسي والأحرار على جميع مدارس المحافظة، إضافة لتوزيع تكاليف المراقبة على المدارس مع توزيع الدفاتر الامتحانية على المقرات لتسليمها لرؤساء المراكز. وأكد بكورة أن عدد الطلاب المسجلين في شهادة التعليم الأساسي لدورة عام ٢٠١٧ بلغ «٢٢٢٠٦» طلاب موزعين على «٢٠٨» مراكز امتحانية في محافظة اللاذقية.. وحول سير العملية

مدير التربية: أصبح يحق لرئيس المركز إخراج مسببي الإزعاج والفوضى

| حماة- محمد أحمد خبازي

بين مدير تربية حماة يحيى منجد أن عدد المراكز الامتحانية لطلاب الثانوية العامة بفروعها المختلفة هو ٢١٦ مركزاً و٢٦٧ للتعليم الأساسي، إضافة إلى مراكز للطلاب الأحرار أحدثت في مدينة حماة فقط من دون المناطق، وعدد الطلاب الذين سيتقدمون لامتحانات الشهادتين هو ٦١٣٦٤ طالباً وطالبة.

الطلاب من محافظتي الرقة وإدلب والمهجرين من المناطق الساخنة، وتأمين أماكن إقامة مؤقتة للطلاب تتضمن المبيت والطعام وإعطاء بعض الدروس لمراجعة المنهاج نتيجة التقصير الذي حصل نتيجة تهجيرهم. وأكد المنجد أنه في هذا العام ستُضخَّمت الامتحانات بشكل شديد معاً لأي تجاوزات، ويحال الطالب الذي تضبط بجهزته أجهزة لاسلكية على الجهات المختصة للمساءلة أصولاً، والذي يتناول على المراقب بالتهديد أو الاعتداء داخل مركز الامتحان أو خارجه يحال على

كلام رسمي جداً

تم تنفيذ الأعمال حسب البرنامج الزمني للمشروع

• إن الظروف الجوية من تاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ ولتاريخه حالت من دون تنفيذ القميص الإسفلتي لجزء الطريق داخل بلدة الكفر. كما أن المؤسسة غير معنية بأي تأخير طردي للسويداء- الكفر- صلخد خارج بلدة الكفر وليست مسؤولة عن أي تأخير في تنفيذ الطريق بالوقت المحدد حيث إن بعض المعوقات تتعلق بالجهة المنفذة للطريق وبالتالي فإن عنوان المقال غير مناسب نهائياً لما ورد فيه من معطيات.

المدير العام المهندس وائل شقير

القميص الإسفلتي. • تم البدء بتنفيذ خط مياه بطول ٢٢٠٠م رئيسي قطر ١٦٠ مم بتمول من إحدى المنظمات الدولية بتاريخ ٥/١١/٢٠١٦ والمدة العقدية ٦٠ يوماً.

• تم تنفيذ الأعمال حسب البرنامج الزمني للمشروع إلا أن تدني درجات الحرارة أدى إلى تأخير صب البيتون للريكرات على خط المياه ومع هذا انتهى تنفيذ المشروع وتم استلامه بتاريخ ٢٦/١/٢٠١٧ بتأخير ١٨ يوماً بسبب الظروف الجوية.

إشارة إلى المقال الصحفي المنشور في صحيفتكم «الوطن» بعددها رقم ٢٦١٢ الصادر يوم الأربعاء ٢٢/٢/٢٠١٧ تحت عنوان: خط المياه السبب وراء تأخر تنفيذ طريق السويداء صلخد، نبين لكم ما يلي:

• قامت مديرية الطريق المركزية بتنفيذ قميص إسفلتي للجنب الأيسر (الشرقي) من الطريق العام داخل بلدة الكفر في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ وتم تأجيل العمل بالجانب الغربي حتى يتم تنفيذ خط مياه رئيسي حرصاً على عدم حرق الطريق بعد تنفيذ

إعلان عن عرض استثمار براءة الاختراع

طريقة تحضير مركبات وتركيبات تثبيط نشاط

ABL1 و ABL2 و BCR-ABL1

المودعة في سورية برقم ٢٠١٤١٢٠١٤١

للمراجعة مع سايا وشركاهم للملكية الفكرية

ص.ب ٤٦٠ دمشق .